

Distr.: General
22 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السادسة والعشرون

٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

زمبابوي

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.16-14530(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 6 1 4 5 3 0 *

أولاً - المنهجية

- ١- استعرضت الحالة في جمهورية زيمبابوي في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعقب الاستعراض، قبلت زيمبابوي ١٣٠ توصية من أصل ١٧٧ توصية بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان التي كانت قد قُدمت إليها للنظر فيها.
- ٢- واعتمدت حكومة زيمبابوي نهجاً تشاركياً عند إعداد تقريرها للجولة الثانية. فعقدت ثلاث حلقات عمل تشاورية في عام ٢٠١٥، شملت ستة من أقاليم البلد العشرة، بغرض الاستفادة من مساهمات الجهات صاحبة المصلحة. وأعدت الحكومة عقب ذلك مشروع تقريرها الذي شكل أساس ما أجرته من مشاورات إضافية مع الجهات صاحبة المصلحة. ونظمت الحكومة في عام ٢٠١٦ ثلاث حلقات عمل تشاورية إضافية شملت ثمانية من الأقاليم العشرة، واستكملت تقريرها بعد ذلك (انظر المرفق باء - قائمة الجهات صاحبة المصلحة).
- ٣- وينقسم التقرير إلى سبعة أجزاء، ويتبع بدقة المبادئ التوجيهية المقدمة من مجلس حقوق الإنسان للدورة الثانية، ويشير إلى تقرير منتصف المدة الذي قدمته حكومة زيمبابوي في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤.

ثانياً - التطورات منذ الاستعراض السابق

- ٤- خطت حكومة زيمبابوي منذ الاستعراض السابق خطوات واسعة نحو تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. واجتمعت الحكومة بكافة الجهات صاحبة المصلحة للنظر في التوصيات ووضع خطة عمل وطنية لتنفيذها. وحددت الحكومة والجهات صاحبة المصلحة إجراءات قطاعية لتنفيذ التوصيات. وتشكل خطة العمل الوطنية الأساس الذي يستند إليه هذا التنفيذ. وأنشئت لجنة توجيهية وطنية تُعنى بالاستعراض الدوري الشامل هدفها الإشراف على تنفيذ خطة العمل ورصد هذا التنفيذ؛ وتتألف اللجنة من ممثلي الحكومة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها منظمات المجتمع المدني، واللجان المستقلة، والنقابات، وفريق الأمم المتحدة القطري بصفته الاستشارية.
- ٥- ونظمت زيمبابوي، كما ورد في تقرير منتصف المدة، استفتاء في عام ٢٠١٣ أسفرت نتائجه عن اعتماد دستور جديد يضم إعلاناً للحقوق واسع النطاق. وقد عزز الدستور الإطار المؤسسي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة مثل المحكمة الدستورية، وهيئة الادعاء الوطنية، واللجنة الزيمبابوية للشؤون الجنسانية، واللجنة الوطنية للسلام والمصالحة، أو عن طريق تعزيز المؤسسات القائمة مثل اللجنة الزيمبابوية لحقوق الإنسان، ولجنة وسائط الإعلام الزيمبابوية، واللجنة الانتخابية الزيمبابوية (انظر الجزء الثاني عشر من الدستور). وبدأت زيمبابوي بعد ذلك عملية مواءمة قوانينها مع الدستور الجديد ومع

التزاماتها الدولية. ونظمت زمبابوي كذلك انتخابات وطنية في نفس العام طُويت معها صفحة الاتفاق السياسي الشامل.

٦- وتحظى المحكمة الدستورية بالولاية القضائية الحصرية والأصيلة معاً على جميع المسائل الدستورية بما فيها حقوق الإنسان الأساسية. وأصدرت المحكمة الدستورية منذ إنشائها عدداً من القرارات التاريخية بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان تضمنت حظر زواج الأطفال وإعلان عدم مشروعية كل من قانون التشهير الجنائي وسلطات المدعي العام بتعليق أمر المحكمة بالإفراج عن المتهمين بكفالة.

ألف- الإطار المعياري والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان

١- الدستور

٧- يتضمن إعلان الحقوق الموسع الوارد في دستور عام ٢٠١٣ الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ وقد توسع الإعلان في الأمور التي تتعلق بحقوق المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الطفل.

٨- وعمل الدستور على النهوض بإنفاذ حقوق الإنسان بتوسيع نطاق الحق في المثول أمام المحكمة لأغراض التماس الجبر عن انتهاكات هذه الحقوق. فوفقاً لأحكام المادة ٨٥، يجوز لأي شخص اللجوء إلى المحكمة بدعوى انتهاك حقوقه أو حقوق أي شخص آخر؛ وقد تأكد هذا الأمر في قضية مودزورو وآخر ضد وزير العدل والشؤون القانونية والبرلمانية وآخرين CCZ12/2016.

٢- التدابير التشريعية

٩- أصدرت زمبابوي منذ الاستعراض السابق العديد من التشريعات التي تعزز وتحمي حقوق المواطنين، وتُفَعَّل أو ترسخ المؤسسات المنشأة بموجب الدستور التي تساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مثل قانون اللجنة الزمبابوية للشؤون الجنسانية [الفصل ١٠:٣١]، وقانون هيئة الادعاء الوطنية [الفصل ٧:٢٠]، وقانون اللجنة الزمبابوية لحقوق الإنسان [الفصل ١٠:٣٠]، والقانون المعدل لقانون العمل (الذي يحدد الحقوق الأساسية للموظفين وفقاً للمعايير الدولية)، ومشروع تعديل قانون الإجراءات والأدلة الجنائية، وقانون الاتجار بالأشخاص [الفصل ٩:٢٥]. وتوجد قوانين أخرى في مراحل الإصدار المختلفة، باعتبارها جزءاً من عملية المواءمة والإدماج على المستوى المحلي.

٣- التدابير القضائية

١٠- يضمن الدستور استقلال السلطة القضائية، وينص على مبادئها التوجيهية التي تتضمن الاعتراف بدور المحاكم في حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا تخضع المحاكم لغير

الدستور والقانون، إذ يتعين عليها تطبيقهما بنزاهة وسرعة ودون خوف أو محاباة أو تحيز. ومن أجل تعزيز استقلالية السلطة القضائية، فإنها تحصل، عن طريق لجنة الخدمات القضائية، على تخصيص مباشر من وزارة المالية.

٤ - السياسات والتدابير ذات الصلة

السياسة الجنسانية الوطنية

١١ - استعرضت السياسة الجنسانية الوطنية وجرت مواءمتها مع الدستور والصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛ وتتضمن هذه الصكوك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والإنمائية. وقد أخذت هذه السياسة في اعتبارها أيضاً توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتشجع هذه السياسة على تمثيل متساوٍ في جميع المؤسسات، والوكالات الحكومية، واللجان، والهيئات الانتخابية بكافة مستوياتها. وتعمل حكومة زيمبابوي في الوقت الراهن على مواءمة جميع التشريعات وتضمينها كذلك مبدأ المساواة في التمثيل بين الجنسين.

١٢ - ودعت الحكومة إلى وضع الميزانية بما يراعي المنظور الجنساني على كافة المستويات من أجل كفالة تعميم مراعاة القضايا الجنسانية.

اللجنة الوطنية لحقوق الطفل

١٣ - يجري حالياً النظر في مشروع السياسة الوطنية لحقوق الطفل. ويقترح مشروع هذه السياسة وضع الطفل في صميم التنمية في جميع مجالات الحياة، ويحاول إنشاء آلية وإطار أفضل للتنسيق من أجل تحقيق هذا الغرض.

برنامج المساعدة للتعليم الأساسي

١٤ - تدعم هذه الخطة التحاق الأطفال المحرومين بالمدرسة واستبقاءهم فيها طوال المرحلتين الابتدائية والثانوية، وتخصص ١٠ في المائة من مجموع الاعتمادات السنوية للأطفال ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدرسة. ويبين الجدول الوارد أدناه عدد الطلاب الذين استفادوا من الخطة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

المجموع	الفتيات	الفتيات	
٤٣٨ ١٨٤	٢١٩ ٩٣٠	٢١٨ ٢٥٤	٢٠١٣
٣٧٩ ٠٥١	٢١٠ ١٥٧	١٧٧ ٨٩٤	٢٠١٤
١٨٣ ٣٩٨	٩٦ ٥٢٩	٨٦ ٨٦٩	٢٠١٥

مكافحة الفساد في مجال إقامة العدل

١٥- يجري اتخاذ عدد من المبادرات في سياق الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في نظام إقامة العدل. فعلى سبيل المثال، أطلقت حكومة زمبابوي في فبراير/شباط ٢٠١٦ حملة لمكافحة الفساد أطلق عليها اسم: "معا لمكافحة الفساد"، حيث قام ممثلو الجهات صاحبة المصلحة مثل لجنة الخدمات القضائية، ووزارة العدل والشؤون القانونية والبرلمانية، وهيئة الادعاء الوطنية، وشرطة جمهورية زمبابوي، ودائرة الإصلاحات والسجون الزمبابوية، ولجنة مكافحة الفساد، بالإدلاء ببيانات تضامنية في سياق مكافحة الفساد. وأعلنت لجنة الخدمة المدنية المسؤولة عن تشغيل جميع موظفي الخدمة المدنية عدم التسامح مطلقاً مع الفساد. ووضعت الحكومة أيضاً القانون الوطني للإدارة الرشيدة للشركات في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد في المؤسسات العامة.

٥- البنية الأساسية الوطنية لحقوق الإنسان بما يشمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١٦- ينص الدستور، كما يرد ذلك في تقرير منتصف المدة، على إنشاء لجان مستقلة تدعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية. وسُنَّ قانون اللجنة الزمبابوية للشؤون الجنسانية في شباط/فبراير ٢٠١٦، الأمر الذي مهّد الطريق لتفعيل اللجنة، في حين ما يزال مشروع قانون تفعيل اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة قيد النظر. وقد فُعل بالكامل نشاط اللجنة الزمبابوية لحقوق الإنسان، ولجنة وسائط الإعلام الزمبابوية، واللجنة الانتخابية الزمبابوية.

ثالثاً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف- المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

١٧- صدقت الحكومة منذ الاستعراض السابق على معاهدات حقوق الإنسان التالية: اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها؛ وبرتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه؛ والبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

١٨- ونظراً لوجود أولويات متنافسة مثل عملية وضع الدستور ومواءمة القوانين مع أحكامه، فإن الحكومة ما تزال تعمل على التصديق على ما تبقى من معاهدات حقوق الإنسان. وأياً كان الأمر، فإن الدستور يتضمن أحكاماً تتناول بعض المعاهدات المعلقة، مثل منح الجنسية تلقائياً لجميع الأشخاص دون سن ١٥ عاماً، والحظر المطلق للتعذيب، والحق في الأمن الشخصي، وجميعها أحكام ترد في الدستور (المواد ٣٦(٣)، و٤٠، و٥٢، و٥٣).

باء- إدماج معاهدات حقوق الإنسان في القوانين الوطنية

- ١٩- تجري عملية إدماج معاهدات حقوق الإنسان في القوانين الوطنية على النحو المبين في تقرير منتصف المدة، وهناك تطورات ملحوظة تتمثل فيما يلي:
- (أ) أنشأت الحكومة فرقة عمل مشتركة بين الوزارات كُلفت بقيادة عملية مواءمة التشريعات مع الدستور؛
- (ب) يجري استعراض جميع القوانين بغية مواءمتها مع الدستور؛
- (ج) أنشأت الحكومة كيانات مثل اللجنة الوزارية المشتركة المنصوص عليها في قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر في عام ٢٠١٤؛
- (د) أقر البرلمان مشروع تعديل القوانين العامة الذي سيدخل تعديلات على ١٢٥ قانوناً لمواءمتها مع الدستور؛
- (هـ) تجري الحكومة استعراضاً لقانون الطفل لمواءمته مع الدستور ومع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛
- (و) يجري استعراض قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لمواءمته مع الدستور ومع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ز) تتضمن القوانين البارزة الأخرى التي وصلت إلى مراحل مختلفة من الإصدار مشروع تعديل قانون الإجراءات والأدلة الجنائية، ومشروع قانون المحكمة الدستورية، ومشروع قانون لجنة الأراضي.

جيم- الالتزامات الطوعية

- ٢٠- وجهت زمبابوي دعوة إلى نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آنذاك، التي زارت البلد في أيار/مايو ٢٠١٢. وستواصل زمبابوي تعاونها مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على أداء مهامهم.
- ٢١- وزارت لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه البلد في عام ٢٠١٣، ونظمت حلقة عمل توجيهية لأعضائها الجدد، وأجرت مشاورات مع الحكومة والمجتمع المدني بشأن أعمال حقوق الطفل. وزارت المقررة الخاصة المعنية بحرية التعبير والحصول على المعلومات التابعة للجنة الأفريقية للبلد في أيار/مايو ٢٠١٦، واجتمعت مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.

دال- أنشطة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان

- ٢٢- اضطلعت اللجنة الزمبابوية لحقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض بعدد من الأنشطة للوفاء بولايتها وفقاً للدستور. وأطلقت اللجنة حملات للتوعية في أيام مفتوحة حيث

وجهت الدعوة إلى مختلف الجهات صاحبة المصلحة للمشاركة. ودأبت اللجنة على الاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٤، وتواصل تلقي الشكاوى والتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.

٢٣- ونفذت اللجنة المهام التالية:

(أ) تفتيش مختلف السجون وتنظيم زيارات لرصد أحوالها وضمان احترام حقوق الإنسان ومعاملة السجناء معاملة إنسانية عملاً بالمعايير الوطنية والدولية المعترف بها بشأن حقوق السجناء ورفاههم، وبغرض تقديم توصيات إلى البرلمان والحكومة. وقد كانت هذه الزيارات تهدف إلى تعريف النزلاء وموظفي السجون والجهات المعنية ذات الصلة بأن اللجنة هي المنظمة المخولة ولاية تعزيز وحماية حقوق السجناء في زمبابوي؛

(ب) وأعلنت في شباط/فبراير ٢٠١٤ حالة الكارثة الوطنية بعد أن تهاطلت أمطار غزيرة وحرفت الفيضانات المنازل والحيوانات في منطقة توكوي - موكوزي. وتدخلت الحكومة ونقلت المتضررين إلى موقع تشينغويزي لإعادة التوطين في مقاطعة موينيزي. ولما كان خبر هذه الكارثة قد انتشر على نطاق واسع، فقد عمدت اللجنة الزمبابوية لحقوق الإنسان على الفور إلى زيارة موقع إعادة التوطين بغية متابعة الشكاوى التي وردت من جهات مختلفة، بما في ذلك من ممثلي الأشخاص الذين نُقلوا إلى الموقع. وقد اتخذت الحكومة إجراءات بناء على التوصيات التي قدمتها اللجنة.

٢٤- ويعمل قطاع العدل والقانون والنظام على تعزيز إتاحة اللجوء إلى القضاء لجميع الأشخاص في زمبابوي. ويوجد حالياً برنامج يُعنى بتخفيف اكتظاظ السجون، حيث يدعو القطاع من خلاله إلى اعتماد أشكال أخرى من العقوبة غير السجن.

هاء- توعية الجمهور بحقوق الإنسان

٢٥- تدرك حكومة زمبابوي أهمية توعية الجمهور بحقوق الإنسان. فقد أصبح التدريب في مجال حقوق الإنسان وشحن الوعي بهذه الحقوق، مثلاً، أحد العناصر الأساسية في المناهج الدراسية لوكالات إنفاذ القانون حالياً.

٢٦- وتجري الحكومة، بواسطة لجنتها التوجيهية الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، حملات لتوعية الجمهور بشأن حقوق الإنسان.

٢٧- ونُظمت حملات التوعية العامة في احتفالات سنوية مثل: اليوم الدولي للطفل؛ ويوم الطفل الأفريقي؛ واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ واليوم الدولي للمرأة؛ واليوم الدولي لحقوق الإنسان. وتُنظم حملات التوعية على المستوى الشعبي أيضاً من خلال بناء قدرات قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والمنسقين على المستوى المجتمعي الذين يعملون على زيادة

التوعية في مختلف المجتمعات المحلية. وتُطرح مسألة التوعية بحقوق الطفل عن طريق المشاركة في مختلف المعارض مثل معرض زمبابوي التجاري الدولي، ومعرض هراري الزراعي.

٢٨- وتعمل الحكومة على تعزيز التوعية بأحكام الدستور من خلال اجتماعات دعوية مع المجتمعات المحلية، وبرامج إذاعية، وأروقة في المعارض. ووُزعت بدعم من شركاء زمبابوي في التنمية أكثر من مليون نسخة من الدستور بعشر لغات معترف بها رسمياً عن طريق مؤسسات حكومية، ومنظمات للمجتمع المدني، ومؤسسات تعليمية، ومنظمات دينية. وشرعت الحكومة أيضاً في توزيع كتيبات مبسطة عن موضوع حقوق الأطفال على الصعيد الوطني. واستفادت ستة أقاليم من أصل عشرة من هذه المبادرة.

٢٩- ووُضعت مناهج تعليمية جديدة تدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٧ حيث يرمي أحد أهدافها إلى تدريب المتعلمين على المواطنة القائمة على المشاركة والتنمية المستدامة بالنسبة لحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم. وبذلك أُدمج موضوعاً حقوق الطفل وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية من مستوى دور الحضّانة إلى المرحلتين الابتدائية والثانوية.

٣٠- ونظمت الحكومة دورات تدريبية لمجموعات يقودها أطفال، مثل مجموعة صغار البرلمانين، بشأن أحكام الدستور، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل. واستفاد أكثر من ٢٥٠ طفلاً من هذه الدورات في عام ٢٠١٥. ويتمثل الهدف في قيام المتدربين بنقل المعلومات إلى غيرهم في مجتمعاتهم المحلية.

٣١- وهيأت الحكومة بيئة تمكينية للتعاون مع منظمات المجتمع المدني على التوعية بقضايا حقوق الإنسان. فقد نظمت جمعية المحامين في زمبابوي مثلاً أياماً مفتوحة قدم المحامون خلالها مشورة قانونية مجانية للجمهور. وشاركت جهات معنية مختلفة في قطاع إقامة العدل في هذه الأنشطة.

رابعاً- متابعة الاستعراض السابق

٣٢- ضمن متابعة الاستعراض السابق، وكما يرد في الفرع بآء أعلاه، اجتمعت الحكومة بالجهات صاحبة المصلحة التي شملت منظمات المجتمع المدني، والبرلمان، والزعماء التقليديين، والفاعلين في سوق العمل، واللجان المستقلة، لعرض التوصيات المقبولة ووضع خطة عمل وطنية من أجل تنفيذها. وتشكل هذه الخطة الأساس الذي تستند إليه الحكومة في تنفيذ التوصيات، حيث يتوقع أن تدمج الوزارات التنفيذية والإدارات الحكومية تلك التوصيات ضمن خططها الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها وأنشطتها الأخرى. وتضطلع اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، التي تضم ممثلي الحكومة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة كما يرد أعلاه، بالإشراف على تنفيذ خطة العمل الوطنية ورصد هذا التنفيذ.

٣٣- وتعد اللجنة التوجيهية المذكورة اجتماعات فصلية واجتماعات استعراضية سنوية مع الجهات المعنية بخطة العمل الوطنية. وعملت اللجنة التوجيهية على تيسير إعداد تقرير منتصف المدة الذي قدمته حكومة زمبابوي إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

خامساً- الإنجازات والتحديات والمعوقات فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقبولة

٣٤- حققت زمبابوي منذ الاستعراض السابق خطوات هامة على طريق تنفيذ التوصيات المقبولة.

ألف- الإنجازات

١- إنشاء/تعزيز المؤسسات المستقلة

٣٥- أنشأ الدستور، كما ذكر أعلاه، مؤسسات مستقلة جديدة مثل اللجنة الزمبابوية للشؤون الجنسانية واللجنة الوطنية للسلام والمصالحة. وقد بدأت لجنة الشؤون الجنسانية عملها. وعُيّن مفوضو اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة. كما ينص الدستور على تعزيز اللجان المستقلة العاملة فعلاً، مثل اللجنة الزمبابوية لحقوق الإنسان، ولجنة وسائل الإعلام الزمبابوية، واللجنة الانتخابية الزمبابوية. وقد أصبحت جميع هذه المؤسسات مستقلة مالياً بموجب قانون الاعتمادات (٢٠١٦) لعام ٢٠١٥.

أ- إقامة العدل

٣٦- عزز الدستور مبدأ الشفافية في تعيين القضاة حيث أصبحت عملية التعيين تتضمن الإعلان عن الوظائف الشاغرة، ودعوة الجمهور إلى تقديم الترشيحات لشغلها، وإجراء مقابلات عامة بصددتها.

٣٧- وشرعت لجنة الخدمات القضائية في حملة لتوعية الجمهور على الصعيد الوطني بواجبات اللجنة ومسؤولياتها. وبلغ مجموع الحاضرين في هذه الاجتماعات العامة حتى الآن ٢٧٣ ١٧ شخصاً.

٣٨- وافتتحت تسع دور قضاء جديدة للمحاكم الجزئية في ستة أقاليم (انظر المرفق جيم - دور القضاء الجديدة)، وستشيد إحدى وعشرون داراً أخرى في جميع أنحاء البلد بنهاية عام ٢٠١٦، وذلك من أجل زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء. وتدير المحكمة العليا محاكم الدوائر خارج هراي من أجل تيسير إمكانية اللجوء إليها بسهولة وسرعة أكبر. وقد أقرت لجنة الخدمة القضائية بلامركزية المحكمة العليا.

٣٩- وأقرت الحكومة لا مركزية تقديم المساعدة القانونية لتشمل ثمانية من أقاليم البلد العشرة، وذلك من أجل تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء عن طريق تقديم خدمات قانونية للمعوزين والأشخاص في المناطق النائية.

٤٠- وأطلقت الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٣ برنامج تغيير مسار العقوبة قبل المحاكمة الذي يرمي إلى إبعاد الأحداث الجانحين عن النظام الرسمي للعدالة الجنائية في الحالات التي تكون الجريمة فيها بسيطة. وقد نُفذ هذا البرنامج بنجاح في خمسة أقاليم.

٤١- وخضع القضاة العاملون، كما ورد سابقاً في تقرير منتصف المدة، لدورات تدريبية بشأن بروتوكول المواجهة المتعددة القطاعات للاعتداء والعنف الجنسيين.

٤٢- وأنشأ الدستور هيئة ادعاء وطنية مستقلة، أصبحت مسؤولة عن أعمال النيابة العامة. وسُحبت هذه المهمة من مكتب النائب العام الذي كان يدير الملاحقات القضائية في السابق، وذلك ضماناً للاستقلالية وكفاءة وفعالية الإجراءات. واعتمدت مدونة للأخلاقيات من أجل توجيه سلوك المدعين العامين عند أداء مهامهم.

ب- التعافي والمصالحة على الصعيد الوطني

٤٣- تتولى اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة المسؤولية عن إقرار السلام وتحقيق المصالحة عندما يبدأ العمل بقانون تفعيلها. وتضطلع هيئة التعافي والمصالحة والإدماج على الصعيد الوطني حالياً بهذا الدور. وتجري في الوقت الراهن أيضاً حملات للتوعية في مجال بناء السلام. وتتضمن هذه الحملات مسائل تتعلق بمنع نشوب النزاعات، وإدارتها، وتسويتها، وتحويل مسارها نحو السلام. وتشارك أيضاً الجهات صاحبة المصلحة من المجتمع المدني في جهود التعافي على الصعيد الوطني. ويعمل بعض الشركاء مع الزعماء التقليديين بشأن دورهم في بناء السلام ودعم أعمال هيئة التعافي والمصالحة والإدماج على الصعيد الوطني.

٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٤- أطلقت الحكومة خطة زمبابوي للتحويل الاجتماعي - الاقتصادي المستدام (خطة التحويل المستدام) للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهي خطة اقتصادية ترمي إلى إنعاش الاقتصاد وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يكون محركها هو الاستخدام الحثيث لموارد البلد البشرية والطبيعية. ويرمي أحد الأهداف الرئيسية لخطة التحويل المستدام إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية إلى أقصى حد وتمكين السكان اقتصادياً، الأمر الذي سيساهم بدوره في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر. وسيعزز ذلك من أعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وقد صُممت الخطة المذكورة حول أربع مجموعات استراتيجية هي كالتالي:

- **الأمن الغذائي والتغذية:** تتيح الحكومة للأسر المحرومة مستلزمات ومعدات زراعية في إطار برنامج الميكنة لصغار المزارعين. وبدأت العمل بثمانية مشاريع للري في كل إقليم عن طريق شراكات استراتيجية. وتهدف هذه الجهود إلى ضمان الأمن الغذائي؛
- **الخدمات الاجتماعية والقضاء على الفقر:** أنشأت الحكومة صناديق متنوعة للتمكين الاقتصادي مثل صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والصندوق الوطني للشباب، وصندوق تنمية المرأة؛
- **الهيكل الأساسية والمرافق العامة:** تعمل الحكومة على حشد الموارد لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية مثل توسيع نطاق الشبكة الكهربائية، والسكن لذوي الدخل المنخفض، والمياه والصرف الصحي، وتوسيع شبكة الطرق؛
- **إضافة واستخلاص القيمة:** وضعت الحكومة نظاماً للتشجيع على استخدام كافة الموارد استخداماً كاملاً بهدف تحقيق أعلى مستوى من إضافة واستخلاص القيمة.

(أ) الحق في المياه والصرف الصحي

٤٥- ينص الدستور على الحق في الحصول على مياه مأمونة ونظيفة وصالحة للشرب (انظر المادة ٧٧ من الدستور). ويمكن التفاوضي بشأن هذا الحق، وذلك على نحو ما تؤكد قضية موشوريوا ضد مدينة هراري رقم HC4266/13.

٤٦- وقد بدأ تنفيذ السياسة الوطنية للمياه في أيار/مايو ٢٠١٣ وهدفها توجيه عمل الحكومة لتوفير المياه والمرافق الصحية الكافية؛ ويجري العمل الآن على تقييم احتياجات المناطق الحضرية، في حين تتواصل عملية تحديد مواقع آبار المياه في المناطق الريفية. وقد استطاعت الحكومة الحصول على التمويل الضروري لإصلاح آبار في ٣٣ مقاطعة ريفية بخمسة أقاليم، بينما تم توفير التمويل أيضاً لتحديد مرافق المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية. وحُفرت ١٣٩٨ بئراً حتى الآن، وتم إصلاح ١٠٠٠٦ آبار وهي تعمل الآن. ويجري العمل أيضاً على إصلاح الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي في ١٤ مدينة، وهو ما سيكون له أثر إيجابي على توزيع المياه الصالحة للشرب وعلى شبكات الصرف الصحي. وقد اكتملت هذه الأعمال بالفعل في خمس مناطق حضرية.

(ب) الحق في المأوى

٤٧- حددت الحكومة هدف بناء أو توفير خدمات لما مجموعه ٣٦٨ ٣١٣ وحدة سكنية وقطعة أرض للبناء بحلول عام ٢٠١٨ تمشياً مع خطة التحول المستدام. وقد شُيد حتى الآن ما مجموعه ١٢٣ ١٩ وحدة سكنية، وأُتيحت الخدمات لما مجموعه ٥٢ ٣٠ قطعة أرض

للبناء. وتشترط سياسة الإسكان الوطنية التي أطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٣ أن يضع المقاولون الهياكل الأساسية المناسبة في مجالات المياه والصرف الصحي والطرق، وأن يوفر الهياكل الأساسية للموقع وخارجه. وقد فُعلت لهذا الغرض كل من الاستراتيجية الوطنية لإنجاز المساكن والمبادئ التوجيهية للتنفيذ، علماً بأن الجهات المعنية في مجال الإسكان تتقيد بالفعل بهذه المبادئ التوجيهية في عملياتها.

(ج) الحق في التعليم

٤٨- تدرك زمبابوي التزاماتها بتوفير تعليم أساسي مجاني وإلزامي بموجب اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويُبرز ذلك اشمال الدستور على الحق في تعليم أساسي تموله الدولة. ووفقاً لأحكام المادة ٧٥ من الدستور، فإن لكل مواطن وكل مقيم دائم في زمبابوي الحق في تعليم أساسي تموله الدولة، بما في ذلك التعليم الأساسي للكبار. والدولة ملزمة أيضاً بتوسيع نطاق التعليم وإتاحته وتيسيره تدريجياً وذلك باتخاذ تدابير تشريعية معقولة وغيرها من التدابير.

٤٩- واتخذت الدولة أيضاً تدابير لضمان ألا يحرم أي طفل بلغ سن الالتحاق بالمدرسة من حقه في التعليم بسبب عدم سداد والديه أو وصيه رسوم الدراسة. وترمي السياسة القائمة إلى عدم حرمان أي طفل من الالتحاق بالمدرسة بسبب عدم دفع الرسوم. وبالإضافة إلى ذلك، تُموّل الحكومة، بالاعتماد على مواردها الذاتية وبمساعدة من شركاء التنمية، برنامج المساعدة للتعليم الأساسي لتلبية متطلبات الرسوم المدرسية للأطفال من الأسر الضعيفة.

٥٠- ويتألف صندوق تطوير التعليم من الحكومة وشركاء التنمية؛ وقد عمل الصندوق على توفير موارد للتعليم وتحسين نوعية تعليم الأطفال في زمبابوي. وكفل الصندوق أيضاً توزيع مجموعة تجهيزات علمية على ٢ ٤٢٤ مدرسة ثانوية لتحسين نوعية تعليم المواد العلمية فيها.

٥١- وبالإضافة إلى تمويله عملية تقليص نسبة الكتب المدرسية إلى المواد الأساسية لتصل إلى ١:١ على المستويين الابتدائي والثانوي، استثمر الصندوق أيضاً في عملية تدريب مديري المدارس للنهوض بإدارة المدارس، وقدم المساعدة التقنية لتعزيز قدرة الحكومة على رصد الخدمات التعليمية. وينفذ شركاء التنمية حالياً منحة النهوض بالمدرسة، وهي خطة طويلة الأمد تركز على استثمار أوسع نطاقاً في المدارس من أجل زيادة النهوض بنوعية التعليم وضمان حصول جميع الأطفال الزمبابويين على فرصة تحقيق كامل إمكاناتهم. واستفادت زمبابوي أيضاً من الشراكة العالمية من أجل التعليم التي تركز على زيادة نتائج التعلم بمواصلة التطوير المهني للمدرسين، وتحسين مستوى إدارتهم والإشراف عليهم، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي للسياسات القائمة على الأدلة.

٥٢- واستحدثت الحكومة، ضمن جهودها لتحسين نوعية التعليم وتعزيز أسسه، برنامج إنماء الطفولة المبكرة. ويكتسب المتعلمون بفضل هذا البرنامج مهارات مختلفة خلال المراحل التكوينية من التعليم.

٥٣- وتنص المادة ٢٧(٢) من الدستور، بالنسبة لقضايا المساواة بين الجنسين، على أن من واجب الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تتاح للفتيات، على جميع المستويات، فرص التعليم نفسها التي تتاح للفتيان. وبينما أظهر نظام معلومات إدارة التعليم في عام ٢٠١٤ أن التكافؤ بين الجنسين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية قد تحقق، فإن معدل مشاركة الفتيات في التعليم الثانوي ما تزال نسبته ٤٤ في المائة. ويجري تشجيع المزيد من الفتيات على الانتقال إلى المرحلة الثانوية وما بعدها، وذلك باتخاذ مبادرات تتصدى للمشاكل التي تدفع الفتيات إلى الانقطاع عن الدراسة.

٥٤- وفي سعيها إلى إتاحة التعليم للجميع، استحدثت الحكومة سياسة التعليم غير النظامي التي تتيح فرصاً للتعليم للذين لم يُمنحوا فرصة الالتحاق بالمدرسة قط، أو انقطعوا عن الدراسة لسبب أو آخر، أو لم يستفيدوا بالكامل من فرص التعليم عندما كانوا في المدرسة. وتنص هذه السياسة، التي أُطلقت في عام ٢٠١٥، على أن تتيح المدارس الابتدائية والثانوية في البلد تعليماً غير نظامي بعد ساعات الدراسة المعتادة.

٥٥- وتواصل الحكومة تعزيز برنامج التغذية المدرسية الذي اعتمد باعتباره استراتيجية لتحقيق أفضل معدلات الالتحاق بالمدرسة، وحضور حصصها، وعدم الانقطاع عنها، وإتمام الدراسة فيها، وتحقيق الجميع نتائج إيجابية. ويساهم هذا البرنامج أيضاً في تلبية متطلبات التغذية والحالة الصحية لفرادى المتعلمين بغية تمكينهم من تحقيق أفضل أداء خلال مشوارهم الدراسي.

٥٦- وتم استعراض مناهج التعليم في عام ٢٠١٥ بهدف تخريج طلاب مقتدرين وقادرين على الاستجابة بسهولة للمتطلبات الوطنية والإقليمية والدولية.

(د) الحق في الصحة

٥٧- ينص الدستور على الحق في الرعاية الصحية تحديداً، بالإضافة إلى حقوق صحية أخرى (المواد ٢٩، و٤٨(٣)، و٥٢(ج)، و٥٧(ج)، و٦٠(٣)، و٧٣(١)(أ)، و٧٦، و٧٧، و٨١(و)، و٨٢(ب) و٨٤ من الدستور). ويشمل ذلك حق كل شخص مصاب بمرض مزمن في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وواجب عدم حرمان أي شخص من العلاج الطبي في الحالات الطارئة في أي مؤسسة من مؤسسات الرعاية الصحية.

٥٨- وينص قانون الصحة العامة [الفصل ١٥:٩] على حماية الصحة العامة بما في ذلك الوقاية من الأمراض المعدية والأمراض المنقولة جنسياً ومكافحتها، وتنظيم عمليات توفير المياه المأمونة والإمدادات الغذائية والمرافق الصحية المحسنة، من بين أمور أخرى. وينص القانون أيضاً على تحصين الأطفال ضد الأمراض المعوقة مثل شلل الأطفال. وتدير الحكومة بالإضافة إلى

ذلك برامج لتثقيف الجمهور بشأن الوقاية من الحوادث التي قد تقع في المنزل وتؤدي إلى الإعاقة.

٥٩- وتعمل الحكومة حالياً على تنشيط مراكز إعادة التأهيل في المستشفيات التي تديرها، وتدريب المزيد من فنيي إعادة التأهيل. ووضعت الحكومة أيضاً شبكة من خدمات إعادة التأهيل في أنحاء البلد. ولجميع المستشفيات المركزية والإقليمية والمحلية وبعض مستشفيات الإرساليات مرافق مخصصة لتقديم طائفة واسعة من خدمات إعادة التأهيل تتضمن العلاج الطبيعي، والعلاج بالعمل، والعلاج التواصلي، والعلوم السمعية، وخدمات الأطراف الصناعية والإحالة إلى الجراحة الترميمية اللازمة. وتتاح للأطفال الذين لا يمكنهم الحصول على الخدمات المؤسسية خدمات المعالجة خارج المؤسسات أو خدمات إعادة التأهيل المجتمعية. وتنطوي هذه الخدمات على أهمية كبرى لأنها تمكن الأطفال الذين يعانون من اعتلالات أو قيود على النشاط والمشاركة من الاعتماد على أنفسهم، والبقاء في ديارهم ومجتمعاتهم أو العودة إليها، والمشاركة في الأنشطة التعليمية والمجتمعية عموماً. وتساعد هذه الخدمات أيضاً على النهوض بقدرة الأطفال ذوي الإعاقة على الاستفادة من نفس الفرص المتاحة لغير المعاقين من الأطفال.

٦٠- ووضعت الحكومة نظام المساعدة على العلاج الطبي الذي يستند إلى سياسة العلاج بالبحان بغية دعم المعوزين، والأطفال دون سن الخامسة، والنساء الحوامل، والمسنين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاماً. واستطاعت الحكومة الحفاظ على سياسة المجانية بدعم من صندوق التنمية الصحية والبنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين. ويهدف صندوق التنمية الصحية، وهو صندوق تمويل جماعي متعدد المانحين، إلى مساعدة الحكومة على الدفع قدماً بمخطتها الرامية إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة ونوعية الحياة لجميع الزمبابويين. ووضعت الحكومة أيضاً برنامج التمويل القائم على النتائج، ويموله البنك الدولي وصندوق التنمية الصحية والحكومة، بغية التصدي لنفس المسائل على مستوى الرعاية الأولية.

٦١- وحددت طرائق للتمويل مثل برنامج الدعم المتكامل، ووكالات الأمم المتحدة الأربع المعنية بالصحة إضافة إلى البنك الدولي، وبرنامج التمويل القائم على النتائج، من بين طرائق أخرى، للمساعدة على تمويل المبادرات الصحية الخاصة بالأمهات والمواليد الجدد. وقد تضمنت بعض المبادرات التي نُفذت ضمن هذه الأطر في عام ٢٠١٤ تنشيط دور رعاية الأمومة، وتحسين نظم الإحالة في حالات الطوارئ. وتعاونت الحكومة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتنفيذ البرامج الوطنية الرامية إلى تحصين السكان في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

٦٢- وبلغت نسبة توافر الأدوية الحيوية في المؤسسات ٦٦,٦ في المائة بنهاية عام ٢٠١٣. وبفضل الدعم الذي أتاحه شركاء التنمية والموجه إلى المجتمعات المحلية، حصل ما نسبته ٨٧,٢ في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية على ٨٠% على الأقل من الأدوية الأساسية المختارة. وألغت الحكومة جميع الرسوم الجمركية على استيراد المستلزمات الطبية والأدوية المضادة للملاريا،

وسمحت لشركات المستحضرات الصيدلانية المحلية بإنتاج العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة. وأبرمت الحكومة اتفاقاً ثنائياً مع بلدان مثل كوبا لدعمها بأطباء وغيرهم من الاختصاصيين في مجال الصحة بغية التخفيف من نقص الأطباء في البلد.

٦٣- وتعمل الحكومة على توسيع نطاق خدمات العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة للحد من الاعتلال والوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال ما يلي: إتاحة العقاقير وتيسير الحصول عليها؛ وتوزيع مضادات الفيروسات العكوسة على المرضى مجاناً؛ وتدريب مرشدي الرعاية الأولية على اختبارات الكشف السريع عن فيروس نقص المناعة البشرية؛ وإنشاء مواقع لخدمات العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة؛ وتعبئة المجتمعات المحلية وتمكينها من الحصول على فرص أفضل من الرعاية والدعم.

٦٤- ويرجى مراجعة المرفق دال للحصول على مزيد من المعلومات الإحصائية عن تنفيذ التوصيات المتصلة بالحق في الصحة.

(هـ) الحق في الأرض

٦٥- بدأت الحكومة في تنفيذ سياسة الزراعة والميكنة بتوفير المعدات الزراعية للمزارعين الذين أُعيد توطينهم. وتعمل الحكومة أيضاً على إعادة هيكلة رأس مال مؤسسة مالية زراعية مملوكة للدولة، وكذلك إنشاء مصرف للتنمية الزراعية يتيح قروضاً زراعية للمزارعين. وتهدف هذه الإجراءات إلى النهوض بالإنتاج الزراعي.

٦٦- وبدأت الحكومة أيضاً في إصدار تصاريح استخدام الأراضي لفائدة صغار المزارعين من الفئة ألف - ١، وهي تضع اللمسات الأخيرة على نموذج لعقد إيجار مدته ٩٩ عاماً للمزارعين التجاريين من الفئة ألف - ٢ مع القطاع المصرفي ليصبح مقبولاً لدى المصارف. وتم توطين ما مجموعه ٤٧٢ ٢٢١ أسرة معيشية في جميع أنحاء البلد وفقاً لنموذجي الفئتين ألف - ١ وألف - ٢، وذلك على مساحة ٩,٦ ملايين هكتار من الأراضي. ويرمي هذا الإجراء إلى تشجيع المزارعين على الاستخدام الكامل للأراضي التي خصصتها الحكومة لهم بهدف النهوض بالإنتاج الزراعي.

٦٧- وترصد الحكومة استخدام الأراضي الزراعية للتأكد من أنها تُستغل بشكل مثمر.

٣- التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة

(أ) التعاون مع منظمات المجتمع المدني

٦٨- تتعاون الحكومة مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الاحتفال بالمناسبات الهامة مثل اليوم الدولي لحقوق الإنسان. وبالإشارة إلى الاستعراض الدوري الشامل، تعقد الحكومة اجتماعات استعراضية وتشارورية مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل استعراض ما تحقق من

تقدم في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتشارك منظمات المجتمع المدني في عمل اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل.

(ب) التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٦٩- تتعاون زمبابوي بشكل جيد مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما الهيئات التعاهدية المختلفة. وأحرزت زمبابوي تقدماً جيداً في مجال تقديم تقارير الدولة الطرف. فعلى سبيل المثال، أُحرز تقدم ملحوظ في الأمور التالية:

- قُدمت إلى هيئات المعاهدات التقارير الدورية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠١٢)، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (٢٠١٥)، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (٢٠١٦). ووُضعت خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وستوضع خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل في خلال عام ٢٠١٦؛
- جُمعت التقارير الدورية التالية وستُقدم في الوقت المناسب: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بما في ذلك بروتوكول حقوق المرأة)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(ج) المساعدة المالية والتقنية وغيرها من المساعدات في سياق التعاون

٧٠- تتلقى الحكومة دعماً مالياً وتقنياً من فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في زمبابوي. وتعمل الحكومة حالياً، في شراكة مع الفريق، على تنفيذ إطار العمل المذكور للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٧١- ويتيح فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المزيد من الدعم المالي والتقني في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وركز التعاون الإضافي مع البرنامج الإنمائي على تنمية قدرات اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وقطاع العدل والقانون والنظام، والاستعراض الدوري الشامل.

٧٢- وتحصل زمبابوي على دعم مالي وتقني من شركاء التنمية الآخرين مثل سفارة مملكة النرويج والاتحاد الأوروبي. وتواصل الحكومة بذل جهودها الرامية إلى تعبئة المزيد من الدعم.

٤ - تعدين الماس

٧٣ - أصبحت زمبابوي معتمدة في عملية كيمبرلي، وهي تواصل الوفاء بالمتطلبات الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ويجري الوفاء بهذه المتطلبات من خلال تنفيذ القوانين واللوائح التي تنظم صناعة الماس وتتفق مع المعايير الدولية. ودججت الحكومة، من منطلق الشفافية والمساءلة، شركات تعدين الماس.

٧٤ - ونقلت شركات تعدين الماس القرويين الذين تضرروا من أنشطة التعدين ومنحتهم أراض ومرافق تشمل مدارس، وعيادات، وشبكات لتوزيع المياه.

٥ - وسائل الإعلام

٧٥ - يوسع الدستور نطاق الحق في حرية التعبير ليشمل حرية وسائل الإعلام. ويمكن حالياً إنشاء وسائل لبث وغيرها من وسائل الاتصال الإلكترونية الأخرى بكل حرية، رهنا فقط بإجراءات الترخيص اللازمة لتنظيم موجات البث وغيرها من أشكال توزيع الإشارات. وتتضمن التطورات الأخرى التي شهدتها قطاع وسائل الإعلام تحرير موجات البث، الأمر الذي سمح بإصدار تراخيص للمحطات الإذاعية التجارية الوطنية والإقليمية. وعلى سبيل المثال، نظرت لجنة وسائل الإعلام في زمبابوي مؤخراً في واحد وعشرين طلباً للحصول على رخص لمحطات إذاعية تجارية إقليمية، ورُخص لثمان منها. وعرضت اللجنة مزيداً من تراخيص قنوات التلفزيون. وتتواصل عملية تسجيل المزيد من المؤسسات الإعلامية. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٢، سُجلت ٨٦ مؤسسة إعلامية و١٢٨ مطبوعة.

٧٦ - وفيما يتعلق باستعراض وتوحيد قوانين وسائل الإعلام، فإن الدستور يعترف بحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام وحرية الحصول على المعلومات بموجب إعلان الحقوق. وأجرت الحكومة استقصاء بشأن قطاع وسائل الإعلام والمعلومات من خلال فريق التحقيق المعني بوسائل الإعلام والمعلومات. وستوظف استنتاجات وتوصيات الفريق في إرشاد الإجراءات السياسية والتشريعية.

٧٧ - وتتواصل عملية تحسين هياكل البث الأساسية. ويجري تنفيذ برنامج الرقمنة للانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي بما يتماشى وشروط الاتحاد الدولي للاتصالات.

٦ - الانتخابات

٧٨ - نُظِم بنجاح استفتاءً بشأن اعتماد الدستور الجديد في آذار/مارس ٢٠١٣، وتلتها انتخابات منسقة في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأجاز الانتخابات عدد من بعثات المراقبة شملت الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقضت المحكمة الدستورية أيضاً بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة.

٧٩- وينص الدستور، تمثيلاً مع التوصية المقدمة إلى زمبابوي بمواصلة حماية سيادتها، على أن زمبابوي جمهورية موحدة ديمقراطية ذات سيادة؛ ومن ثم يضمن الدستور، في جملة أمور، أحكاماً بإجراء انتخابات دورية تكون حرة ونزيهة، وتتسق والمعايير الإقليمية والدولية. وينص الدستور على مبادئ النظام الانتخابي التي تتضمن شروطاً بأن تكون الانتخابات سلمية وحرّة ونزيهة وخالية من العنف وغيره من الممارسات الضارة. وينص الدستور، فيما يتعلق بإجراء الانتخابات فعلياً، على أن تتأكد اللجنة الانتخابية الزمبابوية من أن طريقة التصويت بسيطة ودقيقة وآمنة وشفافة ويمكن التحقق منها. وتُدير اللجنة الانتخابية حالياً قوائم الناخبين بعد أن جرى سحبها من اختصاص المسجل العام، وتعمل اللجنة على تسجيل الناخبين في الدوائر الانتخابية التي تُجرى فيها انتخابات فرعية. ويُنظم قانون الانتخابات المعدل حالياً سير الانتخابات.

٨٠- ونظمت زمبابوي منذ الانتخابات العامة في عام ٢٠١٣ انتخابات برلمانية وانتخابات محلية فرعية في ظروف سلمية، ووفقاً للدستور والقوانين الانتخابية. وفي إطار الجهود الرامية إلى منع العنف السياسي ومعاقبه مرتكبيه، تكلف المحاكم الجزئية بالنظر في قضايا العنف السياسي أثناء فترة الانتخابات.

٨١- ووُضعت مدونة سلوك طوعية للأحزاب السياسية واستُخدمت في الانتخابات العامة في عام ٢٠١٣.

٧- حقوق المرأة

٨٢- أُدرجت التطورات المتعلقة بحقوق المرأة في تقرير منتصف المدّة، وما يلي تطورات إضافية في هذا الصدد.

٨٣- أنشئ نظام للمعلومات المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس بغرض تنسيق عملية جمع البيانات ذات الصلة من مختلف الإدارات والمؤسسات للتأكد من أن قضايا العنف المذكور تُسجل على النحو الملائم وتوثق بشكل جيد.

٨٤- وأنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بمكافحة الاغتصاب والعنف الجنسي من أجل إجراء تحقيقات شاملة في أسباب اغتصاب القُصّر والمسنات.

٨٥- وتشارك زمبابوي أيضاً في حملة الـ ١٦ يوماً للدعوة إلى مناهضة العنف القائم على نوع الجنس، بل ومددت فترة الحملة لما بعد وقتها المقرر.

٨٦- ويجري تنفيذ الإطار الموسع لتمكين المرأة اقتصادياً، حيث أسفر عن زيادة في مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والتعدين. وأنشئ صندوق تنمية المرأة، وتعمل الحكومة على إنشاء مصرف المرأة لتحسين فرص حصولها على تمويل ميسر، وتيسير الإدماج المالي عن طريق تحقيق لا مركزية النظام المصرفي.

-٨ حقوق الطفل

- ٨٧- ينص الدستور على حقوق الطفل (المادة ٨١)، كما أُشير في الفقرة ٧ أعلاه.
- ٨٨- ويعمل مكتب تنسيق حقوق الطفل، ضمن تعاونه الوثيق مع الوكالة الزمبابوية للإحصاءات الوطنية، على وضع تدابير لتجهيز قاعدة بيانات مركزية، وذلك في إطار إنشاء نظام للبيانات المصنفة عن الأطفال.
- ٨٩- وفي إطار الشراكة مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، أطلقت الحكومة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال. وتُعزز هذا الجهد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ عندما أصدرت المحكمة الدستورية حكماً تاريخياً حُظر بموجب زواج الأطفال وشُطبّت المادة ٢٢ (١) من قانون الزواج [الفصل ١١:٥] التي كانت تستثني زواج المُصّر في ظروف معينة. وتعمل الحكومة حالياً على اتخاذ تدابير لتعديل القانون بحيث يتوافق مع حكم المحكمة الدستورية.
- ٩٠- وتتضمن تطورات قانونية أخرى كانت في صالح الطفل الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا مؤخراً والقاضي بأن للأطفال المولودين خارج إطار الزواج الحق في الميراث على غرار الأطفال المولودين في إطار الزواج، عندما يتوفى الأب ولا يترك وصية (بيلا ضد رئيس المحكمة العليا وآخرين HH549/15).
- ٩١- ودعم صندوق حماية الطفل، وهو آلية انتقالية متعددة المانحين للتمويل الجماعي، تنفيذ خطة العمل الوطنية للأيتام والأطفال الضعفاء في مرحلتها الثانية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. ويعتمد هذا الصندوق نظرية التغيير التي تؤكد على ضرورة حصول "الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية على خدمات محسنة للوقاية والاستجابة لحماية الأطفال، تعزيزها المرونة الاقتصادية للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة". ويرمي الصندوق فوق هذا وذلك إلى تحقيق اتساق حقيقي بين مختلف أدوات المساعدة الاجتماعية ضمن إطار برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية المنسقة، وإعادة العمل بالنظام الوطني للضمان الاجتماعي في زمبابوي ضمن إطار السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي (٢٠١٥). وبفضل الاستثمارات الكبيرة التي باشرها الصندوق في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، حقق تنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية النتائج الهامة التالية:
- تم في إطار برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية المنسقة صرف مبالغ نقدية بانتظام وبشكل موثوق كل شهرين لفائدة أسر معيشية تعاني من قلة الغذاء وفرص العمل، وبلغ عدد الأسر المسجلة المستفيدة أعلى مستوياته وهو ٥٥ ٥٠٩ أسر في ١٩ مقاطعة في جميع أنحاء البلد. وتبلغ نسبة الأسر المعيشية التي لها أطفال ٨٣ في المائة، والأسر التي تعيلها امرأة ٦٢ في المائة، والأسر التي يعيلها مسنون ٦١ في المائة؛

- وتُعزز نظام حماية الطفل بعد أن بدأ العمل بنظام وطني لإدارة الحالات تكمله خدمات لحماية ورفاه الطفل مقدمة لحوالي ٥٠.٠٠٠ طفل في ٣٧ مقاطعة في كل أنحاء البلد؛
- وانصب قدر كبير من عملية تعزيز حماية الطفل ونظم الرعاية الاجتماعية على قدرة الحكومة على تنظيم الخدمات وإتاحتها للأطفال.

٩- شهادات الميلاد

- ٩٢- ينص الدستور على أن لكل طفل، أي كل طفل وطفلة دون سن الثامنة عشرة، الحق في الحصول على شهادة ميلاد فوراً (المادة ٨١(١)(ج)). وينطبق هذا الحق على الطفل الذي يولد في زمبابوي، أو خارج زمبابوي ويكون مواطناً زمبابوياً بالنسب.
- ٩٣- ويعتبر تسجيل المواليد والوفيات إلزامياً في زمبابوي. ويتاح تسجيل المواليد بالمجان بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات.
- ٩٤- واتخذت التدابير التالية من أجل تيسير عملية تسجيل المواليد:
 - تتواجد مكاتب التسجيل في نقاط مركزية على امتداد جميع الأقاليم العشرة والمقاطعات الاثنتين والسبعين. وفتحت الحكومة ٢٠٦ مكاتب فرعية في المقاطعات لتكون خدمات التسجيل أقرب إلى المجتمعات المحلية؛
 - وأنشئت مكاتب لتسجيل المواليد في جميع المستشفيات لتيسير إمكانية تسجيل المواليد للأمهات اللائي يضعن حملهن في المستشفيات؛
 - وتُصدر المستشفيات والعيادات التي توجد بها مرافق لرعاية الأمومة قيد إثبات للولادة يُستخدم لأغراض تسجيل المواليد؛
 - وقامت الحكومة بحوسبة عملية تسجيل كافة وقائع الأحوال المدنية الهامة، وانتقلت من وسائط الاتصال التناظرية إلى الوسائط الرقمية لتسهيل عملية التسجيل؛
 - وفيما يتعلق بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج، ألغت الحكومة الشرط السابق بأن يحضر الوالدان شخصياً للحصول على شهادة ميلاد وجواز سفر لطفلهما.

١٠- حظر التعذيب

- ٩٥- يحظر الدستور حظراً تاماً التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويجري استعراض القوانين ذات الصلة بهدف مواءمتها مع الدستور ضمن عملية المواءمة الجارية.

٩٦ - وأصبحت مناهج تدريب شرطة جمهورية زيمبابوي ودائرة الإصلاحات والسجون الزيمبابوية تتضمن قضايا حقوق الإنسان وموضوع سيادة القانون، بما في ذلك حظر التعذيب. ودربت الشرطة أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من ضباطها حتى الآن في مجال حقوق الإنسان منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١١ - الأوضاع في السجون

٩٧ - تستعرض الحكومة حالياً قانون السجون من أجل إنفاذ مختلف المعايير الدولية الدنيا. وتتضمن التطورات الإيجابية الأخرى ما يلي:

- فتحت الحكومة المجال أمام شركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والقطاع الخاص والأفراد لمشاركتها في عملية تحسين أوضاع السجون والزنانات في مراكز الشرطة. فعلى سبيل المثال، حشدت جمعية المحامين في زيمبابوي موارد لتحديد الزنانات في أحد مراكز الشرطة بالضواحي، كانت المحكمة العليا قد أدانت الحالة التي وصلت إليها. وتم تجديد العديد من الزنانات الأخرى في مراكز الشرطة بعد إنشاء لجنة لدراسة الأوضاع في السجون وزنانات الشرطة، حيث يجري حالياً تنفيذ توصياتها بشأن تحسين تلك الأوضاع. وتتلقى الحكومة أيضاً المساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
- وزادت الحكومة من مخصصات الميزانية لدائرة السجون والإصلاحات. وتعمل أيضاً على تعزيز الاكتفاء الذاتي في السجون من خلال زيادة إنتاج الغذاء من مزارع السجون مثلاً؛
- وما تزال الجهود الرامية إلى التخفيف من اكتظاظ السجون جارية. وتتضمن زيادة العمل بالعقوبات غير الاحتجازية مثل الخدمة المجتمعية، وتغيير مسار العقوبة قبل المحاكمة، والعفو عن فئات معينة من السجناء بين الفينة والأخرى؛
- وبينما تعارض الحكومة بقاء أطفال السجينات مع أمهاتهم داخل السجن، فإن هناك حالات معينة تحتم هذا الأمر. ومن ثم، فقد حددت الحكومة، خدمة لمصالح الطفل الفضلى، حجم الوجبات الغذائية لأطفال السجينات ضماناً لحصولهم على تغذية أفضل؛
- وما يزال تدريب موظفي السجون على احترام حقوق الإنسان جارياً، ووُضع دليل لهذا الغرض؛
- ويواصل أعضاء لجنة الخدمات القضائية (مثل القضاة ونواب القضاة) واللجنة الزيمبابوية لحقوق الإنسان زيارتهم للسجون (حيث وضعت لجنة حقوق الإنسان آلية لهذا الغرض). ويضطلع بعض الشركاء من المجتمع المدني، مثل

مؤسسة الموارد القانونية، بزيارات للسجون، ويجرون مقابلات مع النزلاء ويساعدونهم، كلما كان ذلك ممكناً، على تقديم طلبات للإفراج عنهم بكفالة تجنباً لقضاء فترات طويلة في الحبس الاحتياطي.

١٢ - سيادة القانون

٩٨ - يجري حالياً تدريب موظفي إنفاذ القانون بشأن المسائل المتعلقة بإنفاذه، بما في ذلك مسألة سيادة القانون. وتتضمن آخر الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون ما يلي:

- قيام شرطة جمهورية زيمبابوي بتدريب أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من ضباطها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في مجال حقوق الإنسان؛
- تدريب ما مجموعه ٥٩٠ من موظفي دائرة الإصلاحات والسجون في جميع أنحاء البلد في مجال حقوق الإنسان، بما يشمل إقامة العدل وسيادة القانون، وذلك في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. وتلقى ٣٩٨ موظفاً، من أصل ٥٩٠، تدريباً في مجال إقامة العدل على وجه التحديد؛
- وقامت الحكومة بتدريب موظفي إنفاذ القانون في مجال معايير العمل الدولية مع التركيز بصفة خاصة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨ المتعلقة بحقوق الإنسان في مكان العمل.

١٣ - الاتجار بالأشخاص

٩٩ - أنشئت في أعقاب إصدار قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لجنة مشتركة بين الوزارات تُعنى بالاتجار، هدفها الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وكُلفت اللجنة بضمان اعتماد الحكومة أو امتثالها للمعايير والتطورات الدولية والإقليمية في مجال منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٠٠ - وتجري الحكومة حملات توعية لمكافحة الاتجار، على نحو ما ذُكر في تقرير منتصف المدة، في إطار الشراكة مع الجهات صاحبة المصلحة.

١٠١ - وكلما كان هناك ما يشير إلى حالة من حالات الاتجار، تتخذ الحكومة تدابير للتحقيق و/أو مقاضاة الجناة و/أو إعادة الضحايا إلى وطنهم. وعلى سبيل المثال، تحقق الحكومة في حالة اتجار بعدد من النساء، وتوجه الاتهامات - عند الاقتضاء - إلى من يزعم تورطهم في هذا العمل، وتؤمن إعادة النساء إلى أوطانهن.

١٤ - الأشخاص ذوو الإعاقة

١٠٢- ينص الدستور على أنه يجب على الدولة اتخاذ تدابير مناسبة، في حدود الموارد المتاحة لها، لتكفل تحقيق الأشخاص ذوي الإعاقة لكامل إمكاناتهم العقلية والبدنية، بما في ذلك تدابير تستهدف ما يلي:

- تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم؛
- تمكينهم من العيش مع أسرهم والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو الإبداعية أو الترفيهية؛
- حمايتهم من جميع أشكال الاستغلال وسوء المعاملة؛
- تمكينهم من الحصول على العلاج الطبي والنفسي والوظيفي؛
- تمكينهم من مرافق خاصة للتعليم؛
- توفير دورات تعليمية وتدريبية تمولها الدولة لمن يحتاجها منهم (المادة ٨٣).

(أ) إعادة التأهيل

١٠٣- تتيح مراكز الخدمات الصحية وإعادة التأهيل تكنولوجيات مساعدة أرخص ثمنًا، وذلك تماشيًا مع المبدأ العام لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتمثل في تعزيز تطوير الأجهزة المساعدة التي تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الحركة في محيطهم. وتتيح مراكز التأهيل أيضاً خدمات التقييم التي تساعد على إحالة ذوي الإعاقة إلى أقسام الخدمات المتخصصة. ويُمكن الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً من اكتساب مختلف المهارات الحياتية للاعتماد على أنفسهم. ويجري حالياً تعديل الهياكل الأساسية للمؤسسات بغرض تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التنقل بأمان. وتعمل الحكومة على تجديد قرى إعادة التأهيل وتحديث معدات العلاج على جميع مستويات الرعاية من أجل تحسين نوعية الرعاية وزيادة إمكانية الاستفادة من الخدمات.

(ب) المشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو الإبداعية أو الترفيهية

١٠٤- استحدثت دورة الألعاب الأولمبية الوطنية للمعاقين في زمبابوي باعتبارها استراتيجية وطنية لتهيئة فرص الرياضة والترفيه للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد. وتُنظم هذه الألعاب سنوياً، وتيسر تعليم المهارات الحياتية، واختيار الرياضيين الموهوبين، وتطوير القدرات والتمرس للمشاركة في برامج الأداء الرفيع.

١٠٥- وتشارك الحكومة، عن طريق المجلس الوطني الزمبابوي للفنون والرواق الوطني الزمبابوي في عدد من الأنشطة التي تكفل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة.

(ج) الحماية من جميع أشكال الإيذاء أو الاستغلال

١٠٦- وفقاً لأحكام قانون الاتجار بالأشخاص، تكون جريمة الاتجار قد ارتكبت في ظروف مشددة للعقوبة إذا كان الضحية طفلاً أو من ذوي الإعاقة (المادة ٣(٣)(أ)).

١٠٧- وشرعت الحكومة في برنامج لتدريب الموظفين العموميين على لغة الإشارة لتمكينهم من التواصل مع الأشخاص المصابين بإعاقة سمعية.

١٠٨- وتُخصّص وسائل الإعلام العامة والخاصة على حد سواء (الإذاعة الوطنية والصحافة العامة) حيزاً للبرامج والقصص التي تتناول قضايا الإعاقة، من خلال برجة مواد رئيسية مثل نشرات الأخبار وترجمتها إلى لغة الإشارة وإرفاقها بشروح. ويعتبر برنامج "قوة العمل" (Action Power) مثلاً للبرامج التي تُبث بلغة الإشارة وتتناول قضايا الإعاقة.

(د) إمكانية الحصول على العلاج الطبي والنفسي والوظيفي

١٠٩- يُعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة فئة ضعيفة لها الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية دون تمييز. وتضع الحكومة مسألة الوقاية من الإعاقة ضمن أولوياتها، وتعمل على تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- (أ) اتباع سياسة الخدمات المجانية للنساء الحوامل ليمر الحمل والولادة بأمان من أجل ضمان عدم حدوث مضاعفات يمكن أن تؤثر على الطفل قبل الولادة وبعدها؛
- (ب) مراقبة المواليد الجدد بغية تحديد المعرضين للخطر منهم، من أجل متابعة حالتهم والتدخل حسب الاقتضاء؛
- (ج) عمل برنامج التحصين الموسع لضمان عدم إصابة الأطفال بإعاقات يمكن الوقاية منها.

(هـ) العلاج وإعادة التأهيل

١١٠- يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة مما يلي:

- (أ) تزويدهم بأجهزة مساعدة مجانية مثل سماعات الأذن، والعكاز، والكراسي المتحركة؛
- (ب) إكسابهم المهارات الحياتية عن طريق العلاج المهني والعلاج الترفيهي المناسبين؛
- (ج) تقييم حالتهم الطبية أو الصحية، وإحالتهم إلى الجهات المناسبة. وإتاحة العلاج الطبيعي لهم حسب نوع الإعاقة؛
- (د) توفير التدريب للوالدين أو الأوصياء بشأن كيفية رعاية أطفالهم، وتقديم المشورة لهم لفهم حالة الطفل.

(و) التعليم الجامع

١١١- ينص الدستور على حق كل شخص في ألا يُعامل بطريقة تمييزية غير عادلة لأسباب منها الإعاقة (المادة ٥٦ (٣)). وينص أيضاً أحد أحكام قانون التعليم [الفصل ٢٥: ٤٠]، الذي يجري مواءمته حالياً مع الدستور، على عدم التمييز.

١١٢- وتُبرز المناهج التعليمية الجديدة ضمن مبادئها الرئيسية مبدأ التعليم الجامع، وتُركز على نظام تعليمي يراعي ويتناول مختلف احتياجات وقدرات المتعلمين، دون الإضرار بأي جماعة أو فرد، ودون إغفال النطاق الكامل لتنوع المتعلمين.

١١٣- ولا يزال العمل بالمدارس الخاصة للمتعلمين من ذوي الإعاقة قائماً، لكن التوجه المعاصر للحكومة يرمي إلى وضع نظام مدرسي جامع يراعي احتياجات المتعلمين من ذوي الإعاقة. وتحقيقاً لهذا الهدف، يُنفذ مفهوم المدارس الصديقة للطفل، مثلاً، حيث تُبنى مرافق مدرسية تراعي احتياجات المتعلمين من ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال أيضاً، تُفتح وحدات للموارد في المدارس، ويتم توفير أجهزة مساعدة، مع تهيئة المدارس لتكون سهلة المسالك بالنسبة لكل طفل، وذلك بتشديد ممرات منحدر، ومراحيض موصولة بمقايض.

١١٤- وبينت القرائن أن التصدي للعناصر الكامنة في الموقف من الآخر يفضي إلى تقليص عدد حالات التمييز. ومن ثم، تعمل الحكومة على مواصلة بناء قدرات المعلمين في مجال التعلم الجامع، وذلك في إطار برامج التدريب أثناء الخدمة لمدراء المدارس والمعلمين بشأن مبادئ وممارسات التعليم الجامع. وأسفرت كذلك أنشطة التوعية مع لجان تطوير المدارس وجمعية أولياء الطلاب عن نتائج جيدة في مجال حماية الأطفال ذوي الإعاقة من التمييز.

١١٥- ويمنح الطلاب ذوو الإعاقة الأسبقية في جميع مؤسسات التعليم العالي وما بعد الثانوي ضمن "برنامج الحكومة لعمل الطلاب" لمساعدة الطلاب من الأسر الضعيفة على دفع الرسوم الدراسية، وذلك من أجل تشجيع الطلاب ذوي الإعاقة على الالتحاق بمراحل التعليم العليا. وتسعى سياسة الحكومة إلى أن يحصل الطلاب ذوو الإعاقة، بمن فيهم المصابون بالمهق، على تمويل إضافي بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بما يحصل عليه غير المعاقين من الطلاب. وتنص سياسة الحكومة على إتاحة مساعدين للأساتذة المحاضرين ذوي الإعاقة البصرية.

(ز) برنامج المساعدة للتعليم الأساسي

١١٦- يدعم هذا البرنامج، كما يرد أعلاه، التحاق الأطفال المحرومين بالمدرسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية واستبقائهم فيها. وفي إطار البرنامج، يُرصد ما نسبته ١٠ في المائة من مجموع المبلغ المخصص سنوياً للأطفال ذوي الإعاقة المسجلين في المدرسة؛ ويمكن مراجعة هذا الاعتماد وزيادته حسب الطلب.

باء- التحديات

١١٧- تواجه زمبابوي تحديات اقتصادية بسبب استمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها بعض البلدان الغربية، الأمر الذي أعاق تنفيذ وإعمال حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التزام زمبابوي بالمعايير الدنيا، فإنها ما تزال تواجه عقبات في بيع منتجاتها من الماس في الأسواق الدولية. وقد أفضى هذا الوضع إلى انخفاض إيرادات الحكومة مما يصعب عليها تخصيص ما يكفي من الموارد لإعمال حقوق الإنسان.

١١٨- وأثر ضيق الحيز المالي على جهود الحكومة الرامية إلى تمكين اللجان المستقلة، مما أعاق تنفيذ عملياتها بفعالية، كما أثر على جهودها لتحسين ظروف السجون وزنانات الشرطة. وقد تفاقمت المشكلة بسبب تزايد عدد نزلاء السجون.

١١٩- وحدت قلة الموارد من قدرة الحكومة على إعادة تأهيل وتوسيع قدرات الهياكل الأساسية في مجالات منها خدمات المياه والصرف الصحي، وتوليد الطاقة، وشبكة الطرق. وتواجه الحكومة أيضاً قيوداً على الخدمات الاجتماعية التالية:

(أ) توفير الخدمات الأساسية في المناطق الريفية؛

(ب) إتاحة التعليم للمحرومين؛ فعلى سبيل المثال، لم تتمكن الحكومة بمفردها من إتاحة تمويل كامل لبرنامج المساعدة للتعليم الأساسي، فاضطرت إلى الاعتماد على دعم شركاء التنمية؛ وهذا الأمر ليس مستداماً. ولا يزال التلاميذ في بعض المناطق النائية يضطرون لقطع مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مدرسة؛

(ج) توفير الرعاية الصحية، لا سيما لفائدة الفئات الضعيفة. وتعاني برامج توفير الرعاية الصحية المجانية أو المدعومة لهذه الفئات، مثل نظام المساعدة على العلاج الطبي، من نقص التمويل؛ وتضطر الحكومة كذلك إلى الاعتماد على دعم شركاء التنمية؛

(د) تجاوز عدد الأيتام والأطفال الضعفاء قدرة استراتيجيات التدخل الواردة ضمن المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية.

١٢٠- ولما كانت الحكومة غير قادرة على دفع رواتب تنافسية، فقد هاجر أصحاب المهارات إلى دول المنطقة وإلى الخارج.

١٢١- وما يزال الفساد يعرقل التنمية في بعض الوكالات الحكومية.

١٢٢- وهناك آثار تغير المناخ وتأثير ظاهرة النينو. فعلى سبيل المثال، أثرت قلة الأمطار سلباً على الموسم الزراعي ٢٠١٥-٢٠١٦، مما أضر بالكثير من الزمبابويين وجعلهم في حاجة إلى المعونة الغذائية. فتحوّلت أولوية الحكومة إلى تعبئة الموارد من أجل تحسين هذه الأوضاع لكي لا يشتد الجوع بأحد.

سادساً- الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية التي اضطلعت بها زيمبابوي وتلك التي تعتمزم الاضطلاع بها للتغلب على هذه التحديات وتحسين أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع

١٢٣- تعطي الحكومة أولوية لخطة التحول المستدام وتعمل على الارتقاء بالجهود الرامية إلى تنفيذها، وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد ونموه بطريقة مستدامة، مستهدفة جملة أمور منها تمكين المواطنين اقتصادياً والقضاء على الفقر. ومن المأمول أن يؤدي تنفيذ الخطة المذكورة إلى زيادة استفادة البلد من موارده الطبيعية، مثل المعادن، وإلى الإسهام في زيادة الإيرادات.

١٢٤- وتواصل الحكومة حوارها مع مؤسسات رئيسية دولية ومتعددة الأطراف مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، وجهات أخرى لاستئناف دعمها للبلد. وعملت الحكومة أيضاً على فتح حوار مع الغرب لرفع عقوباته الاقتصادية.

١٢٥- وتتخذ الحكومة، كما ذكر أعلاه، تدابير ليكون قطاع الزراعة منتجاً وقادراً على البقاء، ولضمان الأمن الغذائي، مثلاً، عن طريق توفير الأدوات والمستلزمات الزراعية للمزارعين الجدد، والتفاوض مع المؤسسات المالية لجعل التصاريح وعقود الإيجار الصادرة إلى المزارعين مقبولة لدى المصارف بما يمكنهم من الحصول على قروض. وتشجع الحكومة - ضمن تدابير أخرى - على تعزيز قطاع الري من أجل التصدي لتحديات تغير المناخ. وفي إطار "برنامج البرازيل للأغذية في أفريقيا"، على سبيل المثال، أطلقت الحكومة مشاريع للري في كل أقاليم البلد باستثناء الإقليمين الحضريين.

١٢٦- وعلى الرغم من مواجهة الحكومة تحديات اقتصادية، إلا أنها تظل ملتزمة بجعل آليات التمويل في قطاع الخدمات الاجتماعية، مثل برنامج المساعدة للتعليم الأساسي ونظام المساعدة على العلاج الطبي، قادرة على الاستمرار في عملها. وتحوار الحكومة شركاء التنمية لمواصلة دعم هذه الآليات وغيرها مثل صندوق التنمية الصحية وصندوق حماية الطفل، مع سعيها في الوقت نفسه إلى توفير كامل التمويل من مواردها الخاصة. وأنشأت الحكومة - على سبيل المثال - الصندوق الاستثماري الوطني لمكافحة الإيدز، الذي يُموَّل عن طريق ضريبة الإيدز، لتلبية احتياجات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (هناك حوالي ١,٤ مليون شخص مصاب بالفيروس/الإيدز، منهم حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ يتلقون العلاج). وتعتمزم الحكومة استحداث نظام تأمين صحي وطني لتضمن أن جميع الأشخاص، لا سيما الفئات الضعيفة، يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية المناسبة.

١٢٧- وتواصل الحكومة إعطاء الأولوية لوزاري التعليم والصحة وتتيح لهما أعلى المخصصات من الميزانية.

١٢٨- وستكثف الحكومة، عن طريق قطاع العدل والقانون والنظام، جهودها الرامية إلى تحسين أوضاع السجون وزنانات الشرطة، والتخفيف من اكتظاظ السجون. وستواصل عملها لتهيئة بيئة تمكّن الجهات صاحبة المصلحة من دعم واستكمال الجهود التي تبذلها.

١٢٩- وأطلقت الحكومة مؤخراً مشروع تيسير مزاولة الأعمال، الذي يجري تنفيذه ضمن شراكة مع البنك الدولي. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين تصنيف زيمبابوي كوجهة استثمارية سليمة، وذلك من خلال تنفيذ إصلاحات مختلفة في مجالات محددة مثل إنشاء المشاريع التجارية، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود.

١٣٠- وتنفذ الحكومة علاوة على ذلك برنامج الحكومة الإلكترونية الذي يركز على تحديث النظم والعمليات الحكومية باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فقد وُضعت على سبيل المثال استمارة إلكترونية مشتركة بين الوكالات لتسجيل الشركات من أجل ضمان تقليص الوقت الذي يستغرقه تسجيل الشركة.

سابعاً- التوقعات المتعلقة ببناء القدرات، وطلبات المساعدة التقنية، والدعم الممنوح

١٣١- تواصل حكومة زيمبابوي بذل جهودها الرامية إلى حشد الموارد والدعم التقني من أجل تعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٣٢- ويقدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم المالي والتقني للحكومة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في زيمبابوي. فعلى سبيل المثال، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي والتقني إلى الحكومة عن طريق وزارة العدل والشؤون القانونية والبرلمانية من أجل تنفيذ مشروع يُعنى بتعزيز إقامة العدل وإعمال حقوق الإنسان للجميع، ويشمل أنشطة قطاع العدل والقانون والنظام، واللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، من ضمن المؤسسات الحكومية.

١٣٣- وستستفيد حكومة زيمبابوي من الدعم المالي والتقني المستمر الذي يتيحه فريق الأمم المتحدة القطري في مجالي تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنمية القدرات، لا سيما فيما يتعلق بإعداد تقارير الدول الأطراف، ومتابعة الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك متابعة توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

١٣٤- وتتوقع الحكومة دعماً دولياً في سعيها إلى كسب التأييد من أجل رفع العقوبات الاقتصادية.

ملاحظات ختامية

١٣٥- تظل زيمبابوي ملتزمة بتعزيز واحترام وحماية وإعمال الحقوق والحريات الأساسية لشعبها، وستسعى جاهدة إلى تنفيذ التوصيات المقبولة، بما يتماشى والتزاماتها الدولية.

١٣٦- وتعرب حكومة زيمبابوي عن امتنانها للدعم المالي والتقني الذي ما تزال تتلقاه من فريق الأمم المتحدة القطري ضمن عملية الاستعراض الدوري الشامل.